Security Policy Papers
أوراق السياسات الأمنية
https://spp.nauss.edu.sa/index.php/spp
رؤى أمنية

تقرير المخاطر العالمية 2023: المعرفة من أجل دعم السياسات واتخاذ القرار

The Global Risks Report 2023: Insights to support policy and decision-making

الرسائل الأساسية:

- يعتبر "ارتفاع تكلفة المعيشة" من المخاطر العالمية التي سوف يواجهها قطاع كبير من سكان العالم خلال العامين المقبلين، وستبلغ ذروتها على المدى القريب.
- من المحتمل ارتفاع معدلات التضخم، وبداية حقبة من النمو المنخفض، وتدهور الاستثمار، خلال العامين المقبلين.
- يُحتمل أن تصبح الحرب الاقتصادية هي القاعدة، مع تزايد الاشتباكات بين القوى العالمية وتَدَخُّل الدولة في الأسواق على مدى العامين المقبلين.
- تؤدي الصدمات المتزامنة والمخاطر المترابطة بشدة وتآكل القدرة على الصمود المجتمعي إلى زيادة خطر حدوث أزمات متعددة.

المقدمة

يُعَدُّ تقريرُ المخاطرِ العالميةِ السنويّ الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) في يناير 2023، رؤيةً أمنيةً استشرافيةً للمخاطر المستقبلية وما يرتبط بها من تهديدات أمنية؛ وما يستشرفه التقرير من المخاطر المستقبلية المحتملة، سواء أكان ذلك على المدى القريب (سنتين)، أم المدى البعيد (عشر سنوات)، وذلك من خلال أحدث مسحٍ لتصور المخاطر العالمية Global Risks Perception Survey (GRPS)؛ وينظر الفصل الأول من التقرير في الآثار المتصاعدة للأزمات العالمية الحالية، وما يمكن أن تفرزه من مخاطر عالمية أخرى خلال المدى القريب (2023-2025)، في حين يعرض الفصل الثاني مجموعةً من المخاطر العالمية المحتملة خلال المدى البعيد (عشر سنوات)، ويُحَلِّل المخاطر الاقتصادية والبيئية والمجتمعية والجيوسياسية والتكنولوجية الناشئة، التي يمكن أن تصبح أزمات في المستقبل، وتحمل العديد من التهديدات الأمنية، ويعرض الفصل الثالث بعض المخاطر على المدى المتوسط، ويُخْتَتَم التقريرُ برؤيةٍ عامةٍ عن الوضع الحالي للتأهب العالمي لهذه المخاطر، وتسليط الضوء على العوامل التمكينية لرسم مسارٍ لعالم أكثر قدرة على الصمود والمرونة، وتستند نتائج التقرير إلى استجابات عينة من المختصين

1658-8886© 2023. SPP. This is an open access article, distributed under the terms of the Creative Commons Attribution-NonCommercial License.
CrossMark

والخبراء وقادة العالم بلغ حجمها (1200 شخص).

وبشكل عام، يشير التقرير إلى أنه مع بداية عام 2023، يُوَاجِه العالمُ مجموعةً من المخاطر التي تبدو جديدةً، وفي الوقت نفسه مألوفةً، حيث شَهِدْنَا عودةَ المخاطرِ القديمةِ، مثل: التضخم، وأزمات تكلفة المعيشة، والحروب التجارية، وخروج رأس المال من الأسواق الناشئة، والاضطرابات الاجتماعية المنتشرة في بعض مناطق العالم، تلك المخاطر القديمة تم تعزيزها نتيجة عددٍ من المخاطر الجديدة، التي بدأت تظهر منذ سنوات قليلة، مثل: المواجهات المسلحة والحروب، والمستويات العالية من الديون، وتراجع مستويات التنمية البشرية، والضغط المتزايد للتغيرات المناخية، كل هذه المخاطر بدأت في التقارب؛ لتشكل عقدًا فريدًا قادمًا، من المحتمل أن تسيطر عليه الاضطرابات وتنامي عدم اليقين، ويلخص الشكل رقم (1) تصنيف المخاطر العالمية المحتملة على المدى القريب والبعيد.

تُعرِّف "المخاطر العالمية" Global risk بأنها احتمالات وقوع حَدَثٍ أو حالةٍ من شأنها، أن تؤثر سلبًا في قطاعٍ كبيرٍ من السكان، أو الموارد الطبيعية، أو إجمالي الناتج المحلي، أو الوطني، أو العالمي.

تصنيف المخاطر العالمية حسب شدتها على المدى القريب والبعيد	
خلال سنتين	خلال عشر سنوات
أزمات تكلفة المعيشة	فشل التخفيف من حدة تغير المناخ
الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة	فشل التكيف مع تغير المناخ
المواجهة الجيو اقتصادية	الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة
فشل التخفيف من حدة التغير المناخي	فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي
تدهور التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي	الهجرة القسرية واسعة النطاق
حوادث الأضرار البيئية واسعة النطاق	أزمات الموارد الطبيعية
فشل التكيف مع تغير المناخ	تدهور التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي
انتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني	انتشار الجرائم الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني
أزمات الموارد الطبيعية	المواجهة الجيو اقتصادية
الهجرة القسرية واسعة النطاق	حوادث الأضرار البيئية واسعة النطاق

مجتمعية | جيوسياسية | تكنولوجية | بيئية

الشكل رقم 1 - تصنيف المخاطر العالمية حسب شدتها على المدى القريب والبعيد

أولًا: ارتفاع تكلفة المعيشة وفشل العمل المناخي

تُوَضِّح بياناتُ الشكل رقم (1) أن "أزمات تكلفة المعيشة" تعتبر أشد المخاطر العالمية التي سوف يواجهها قطاع كبير من سكان العالم خلال العامين المقبلين، وستبلغ ذروتها على المدى القريب.

ويُنْظَرُ إلى "فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام الإيكولوجي" باعتباره أحد أسرع المخاطر العالمية تدهورًا على مدى العِقْدِ المقبلِ، وتندرج جميع المخاطر البيئية الستة في أعلى عشرة مخاطر على مستوى السنوات العشر القادمة، كما تظهر تسعة مخاطر في أعلى عشرة تصنيفات على المديين القريب والبعيد، مثل: "المواجهة الجيو اقتصادية"، و"تدهور التماسك الاجتماعي والاستقطاب المجتمعي"، بالإضافة إلى ظهور مخاطر جديدة في أعلى التصنيفات، مثل: "انتشار الجريمة الإلكترونية وانعدام الأمن السيبراني"، و"الهجرة القسرية على نطاق واسع".

ثانيًا: التضخم الاقتصادي والركود

يُعْتَبَر التضخم مصدر قلقٍ في جميع أنحاء العالم، وصَنَّفَ تقريرُ المخاطرِ "التضخم السريع/ أو المستمر" باعتباره أحد المخاطر الخمسة الأولى على مدار العامين المقبلين في 89 دولة من البلدان التي شملها مسح المخاطر العالمي، وهي زيادة كبيرة عن عام 2021، كما تم تصنيف مخاطر التضخم كأكبر تهديد في عددٍ من دول مجموعة العشرين - بما في ذلك البرازيل وكوريا الجنوبية والمكسيك - على الرغم من أن الضغوط التضخمية أثرت في كُلٍّ من الاقتصادات المتقدمة والنامية.

ومن المحتمل خلال هذه الحقبة أن تؤدي مخاطر التضخم إلى تداعيات كبيرة على الحكومات وقطاع الأعمال والأفراد، وستتزايد الآثار غير المباشرة بشكل أكثر حدة على الفئات الأكثر ضعفًا في المجتمع والدول التي تعاني الهشاشة الاقتصادية، وهو ما سيسهم في زيادة معدلات الفقر وتدهور مستويات الأمن الغذائي، وما يمكن أن ينتج عنهما من عدم الاستقرار، كما ستؤدي الضغوط الاقتصادية إلى تآكل المكاسب التي حققتها الأسر ذات الدخل المتوسط، ويستلزم ذلك أن تعمل الحكومات على تعزيز الحماية الاجتماعية، ومن المتوقع أن تستمر الحكومات في مواجهة عمليةِ توازنٍ خطيرةٍ بين حماية قطاع عريض من مواطنيها من أزمة تكاليف المعيشة، وتغطية خدمة الديون، وهنا ستبرز خلال هذا العقد الاختلافات المتزايدة بين البلدان الغنية والفقيرة، وستتراجع مستويات التنمية البشرية.

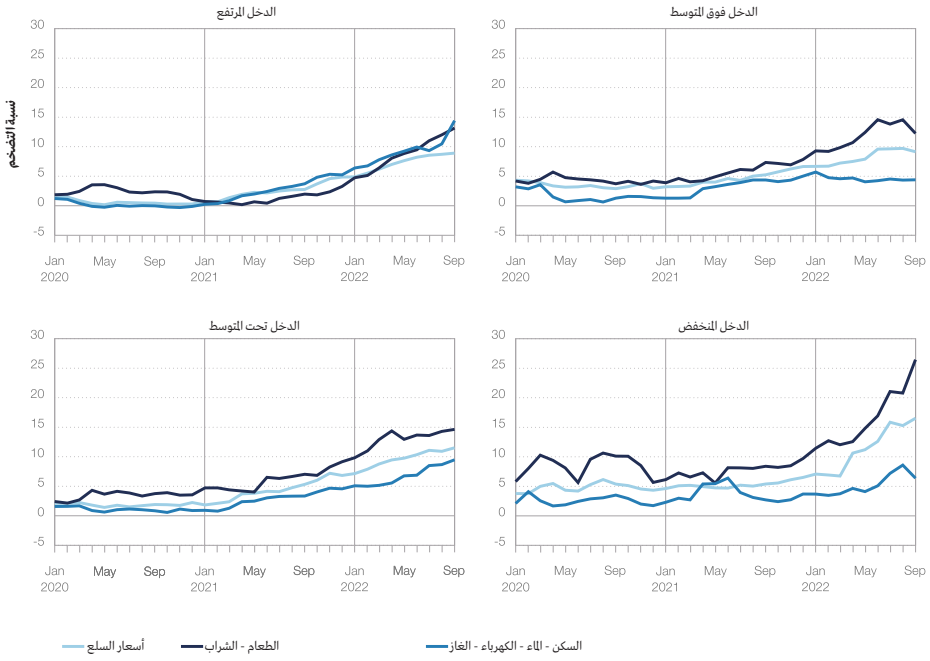

الشكل رقم 2 - يوضح ارتفاع أسعار السلع الأساسية 2020-2022 - المصدر: (World Economic Forum, 2023)

ثالثًا: الصراعات متعددة المجالات

وفقًا لتقرير المخاطر العالمية، يُحْتَمَل أن تصبح الحرب الاقتصادية هي القاعدة، مع تزايد الاشتباكات بين القوى العالمية وتَدَخُّل الدولةِ في الأسواق على مدى العامين المقبلين، وسيتم استخدام السياسات الاقتصادية بشكل دفاعي لبناء الاكتفاء الذاتي، وتحقيق السيادة بين القوى المتنافسة عالميًّا، وستبرز نقاط الضعف الأمنية، التي يفرضها الترابط التجاري والمالي والتكنولوجي بين الاقتصادات المتكاملة عالميًّا.

لذلك من المتوقع أن تستمر المواجهات ذات الطبيعة الاقتصادية بين الدول خلال السنوات العشر القادمة، ومع ذلك؛ فإن الارتفاع الأخير في الإنفاق العسكري، وانتشار التقنيات الجديدة بين مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، يُمْكِن أن يؤدي إلى سباق تسلح عالمي في التقنيات الناشئة، وهو ما سيسهم في تحديد مشهد المخاطر العالمية على المدى البعيد من خلال الصراعات والنزاعات متعددة المجالات.

رابعًا: التكنولوجيا وتفاقم عدم المساواة ومخاطر الأمن السيبراني

سيكون قطاع التكنولوجيا من بين الأهداف المركزية لسياسات صناعية قوية، وستدخل الدول لتعزيز ذلك الاتجاه، مدفوعةً بالمساعدات الحكومية والإنفاق العسكري، فضلًا عن الاستثمار الخاص والبحث العلمي والابتكار في التقنيات الناشئة، كل ذلك سيستمر بوتيرة متسارعة على مدار العقد القادم، وهو ما سيؤدي إلى تطوراتٍ كبيرةٍ في تقنيات الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، والحوسبة والتكنولوجيا الحيوية، وذلك بالنسبة للدول التي تستطيع تحمل تكاليف ذلك من الناحية المادية، وسيوفر هذا الاتجاه التطوري في مجال التكنولوجيا حلولًا جزئيةً لمجموعة من الأزمات الناشئة والمخاطر المحتملة، مثل: معالجة التهديدات الصحية الجديدة، وتزايد مستويات الرعاية الصحية، وتعزيز مستويات الأمن الغذائي، وزيادة التخفيف من آثار تغير المناخ، أما بالنسبة للدول التي لا تستطيع تحمل تكاليف هذه التقنيات، من المحتمل أن تتزايد شدة عدم المساواة، وتبرز الفروق الاقتصادية بين الدول.

ومن ناحية أخرى، ستُغَيِّر التقنياتُ الجديدةُ طبيعةَ التهديداتِ للأمن الوطني والدولي، مع زيادة الصراعات متعددة المجالات التي ستطمس تعريف الحرب التقليدية، وستتوسع "ساحات المعارك المستقبلية" وأساليب المواجهة؛ لتشمل الأرض والبحر والجو والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي، وقد تم بالفعل عرض قدرات الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية والأسلحة التي تفوق سرعة الصوت من قِبَلِ بعض الدول، ومن المتوقع أن تُحرِزَ أسلحةُ الطاقةِ الموجهةِ تَقَدُّمًا كبيرًا خلال العقد المقبل، مع إمكانية تعطيل الأقمار الصناعية والإلكترونيات وأنظمة الاتصالات وتحديد المواقع، وقد تكون بعض هذه الأسلحة أكثر فعالية من حيث التكلفة من الأسلحة التقليدية، وسيتم نشر الحرب الإلكترونية وحرب المعلومات لاستهداف نقاط الضعف في التقنيات العسكرية المتطورة بشكل متزايد، التي يمكن أن تتراوح من حملات ترويج المعلومات المضللة إلى قرصنة الأجهزة في أنظمة الدفاع النووي.

ستُغَيِّر التقنياتُ الجديدةُ طبيعةَ التهديداتِ للأمن الوطني والدولي، مع زيادة الصراعات متعددة المجالات التي ستطمس تعريف الحرب التقليدية، وستتوسع "ساحات المعارك المستقبلية" وأساليب المواجهة؛ لتشمل الأرض والبحر والجو والفضاء السيبراني والفضاء الخارجي.

والأهم من ذلك، أن هذه التقنيات تظهر بالتوازي، مع إمكانية حدوث تأثيرات متزامنة ومُرَكَّبَة على الأمن العالمي، ويمكن أن يؤدي اختبار القدرات المحسّنة وإثباتها إلى زعزعة استقرار العلاقات الجيوسياسية وتسريع سباق التسلح، حتى في غياب توجيه ضربات تقليدية أو نووية، وسيؤدي هذا السباق أيضًا إلى إبطاء التطوير وضعف الالتزام بالقواعد والمعايير وبروتوكولات السلامة التي تحكم

استخدام هذه التقنيات وتطويرها، وترك الأسئلة الأساسية دون إجابة مثل: كيفية متابعة مجالات كالحوسبة الكمومية[1] Quantum Computing، دون زعزعة استقرار أنظمة التشفير في العالم نتيجة لذلك، ومن المرجح أن يرتفع التنظيم الذاتي من قِبَلِ القطاع الخاص، وكذلك حملات المستهلكين ضد التطبيقات العسكرية للتكنولوجيات، مثل: تحالف حملة وقف الروبوتات القاتلة "Stop Killer Robots".

خامسًا: التغيرات المناخية والأمن البيئي

تُعْتَبرُ المخاطرُ المناخيةُ، وما يرتبط بها من تهديدات للأمن البيئي، هي المحور الرئيس لتصور المخاطر العالمية على مدى العقد القادم، وهي المخاطر التي يَقِلّ استعداد العالم لها؛ بسبب ضعف التنسيق العالمي بشأن الأهداف المناخية، ومن المتوقع أن تَقِلّ سرعة وحجم جهود التخفيف على مدى العامين المقبلين، إلى جانب عدم كفاية التقدم نحو إستراتيجيات التكيف المناخي، وخطط بناء القدرة على الصمود في مواجهة التغيرات المناخية.

وبشكل عام؛ تؤكد نتائج التقرير العالمي للمخاطر أن تأثيرات تَغَيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والأمن الغذائي واستهلاك الموارد الطبيعية - سيؤدي إلى تسريع انهيار النظام الإيكولوجي، وتهديد الإمدادات الغذائية وسبل العيش في الاقتصادات التي ترتبط بالدول التي تقع في قطاعات الهشاشة المناخية، وهو ما سيضخم من آثار الكوارث البيئية، وكل هذا من المحتمل أن يؤدي إلى تهديد الأمن الغذائي والطاقة وارتفاع التكاليف والأسعار، الأمر الذي يفاقم نقاطَ الضعفِ المجتمعيةِ، وتآكل قدرات الصمود في المستقبل.

وتؤدي الأزمات المتفاقمة إلى توسيع تأثيرها في المجتمع، وتهديد سبل العيش لقطاع كبير من السكان، وتُزَعْزِعُ استقرار اقتصادات كثيرٍ من دول العالم، وقد بدأت دول كثيرة في بداية 2023 تعاني أزمة تكلفة المعيشة، وفي المدى القريب (خلال عامين) قد تتحول هذه الأزمة إلى أزمة إنسانية أوسع نطاقًا.

(1) الحوسبة الكمومية: هي نوع جديد من الحوسبة تقوم على فكرة معالجة وتخزين ونقل البيانات بالاعتماد على تطورات مبادئ فيزياء الكم، وتختلف الحوسبة الكمومية عن الحوسبة التقليدية، التي تعتمد عليها حواسيبنا العادية في آلية العمل، فهي تعتمد على وحدة تسمي البت الكمومي المعروفة باسم الكيوبت (QUBIT) بدلًا من البت (BIT).

سادسًا: مستقبل الأمن في سياق المخاطر العالمية

قد يَحْمِلُ المستقبلُ تزايدًا في التقلبات والمخاطر في مجالات متعددة ومتوازية، وهو ما يُهَدِّد الأمن في العديد من مناطق العالم، فقد تؤدي الصدمات المتزامنة والمخاطر المترابطة بشدة وتآكل القدرة على الصمود إلى زيادة خطر حدوث أزمات متعددة؛ حيث تتفاعل الأزمات المختلفة بحيث تخلق تهديدات كبيرة للأمن في السياق العالمي، وقد يسهم ذلك في تدهور التعاون الجيوسياسي، وهو ما يُفاقم وضعيةَ الأمن العالمي المتدهور، وقد تبرز هنا أزمةٌ متعددةٌ محتملةٌ من المخاطر البيئية والجيوسياسية والاجتماعية والاقتصادية المترابطة.

سابعًا: المخاطر المحتملة في المنطقة العربية

شَمِلَ مسحُ المخاطرِ العالميِّ إحدى عشرة دولةً عربيةً، وكانت أكثر المخاطر المحتملة تكرارًا بين الدول العربية، هي أزمة تكلفة المعيشة، وصدمات أسعار السلع الأساسية، والتضخم، ويتماشى هذا مع المخاطر المحتملة في العديد من دول العالم، فالأزمات والحروب التي يشهدها العالم أثرت بشكل سلبي في سلاسل توريد السلع الغذائية الأساسية، كما أن تداعيات التضخم تضرب أغلب الاقتصادات في العالم، وهذا يتطلب من الحكومات العربية الانتباه لهذه المخاطر المحتملة، لما لها من تأثير مباشر على المواطن، ويتطلب هذا وجود خطة تنفيذية وتعاون وثيق بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص؛ لتحمل بعض الآثار المباشرة للتضخم، والتخفيف عن المواطن فيما يتصل بارتفاع تكاليف المعيشة وارتفاع أسعار السلع الأساسية، كما يمكن تعزيز برامج الحماية الاجتماعية للشرائح الاجتماعية الفقيرة في بعض الدول العربية.

ويصف التقريرُ أربعةَ عقودٍ مستقبليةٍ محتملةٍ تتمحور حول تدهور مستويات الأمن الغذائي، والنقص في الطاقة، والصراع على الموارد، وكل ذلك يمكن أن يؤدي إلى أزمات إنسانية وبيئية، مثل: حروب المياه والموارد الطبيعية، وتزايد الكوارث البيئية والطبيعية، المرتبطة ببطء إجراءات وخطط التخفيف من مخاطر تغير المناخ، وفي هذا السياق يمكن أن تساعد ممارسات الاستشراف والبحوث المستقبلية على توقع الروابط المختلفة ومستقبل الأمن في السياق العالمي، وتوجيه تدابير الاستعداد نحو بناء القدرات على الصمود أمام المخاطر المحتملة.

الخاتمة والتوصيات

- يمكن للاستعداد الوطني للمخاطر أن يعزز قدرة المجتمعات والاقتصادات على الانتعاش من الصدمات والقدرة على الصمود أمام تهديدات المخاطر المحتملة.
- مع الاعتراف بأن المخاطر العالمية معقدة، وأن التعامل مع العديد منها بشكل أكثر فاعلية يمكن من خلال العمل العالمي المنسق، وأن التأهب الفعال يتطلب اتخاذ إجراءات على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والعالمية، ومن المهم أن تؤدي المؤسسات الإقليمية العربية دورًا فاعلًا في تعزيز قدرات الدول على الصمود، ودعم خططها الوطنية.
- ساعدت البيانات مفتوحة المصدر وتطوير السيناريوهات على زيادة فاعلية الاستجابات الفردية للمخاطر، مثل العمل المكثف الذي قامت به الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ لتطوير مجموعة من السيناريوهات المناخية التي حسنت الفهم وعززت من فاعلية خطط وإستراتيجيات إزالة الكربون، ومع ذلك، فإن الجهود لا تزال وليدة في مجالات أخرى، مثل تأثيرات الذكاء الاصطناعي وما يرتبط به من تهديدات أمنية محتملة، لذلك يعتبر تعزيز التعاون عبر الصناعات وبين البلدان - من حيث التمويل المنسق والبحوث ومشاركة البيانات - أمرًا بالغ الأهمية للمساعدة في تحديد مواطن التهديدات الناشئة على المستويين الوطني والعالمي.
- أخيرًا، من المهم أن يكون هناك توازن أفضل بين الاستعداد الوطني والتعاون العالمي، فنحن بحاجة إلى العمل معًا، لتشكيل مسار للخروج من الأزمات المتتالية وبناء استعداد جماعي للتهديدات الأمنية المرتبطة بالمخاطر المحتملة في المستقبل.

المراجع:

- World Economic Forum. (2023). The Global Risks Report 2023. available at: https://www.we-forum.org/reports/globalrisks-report-2023/.

Received 06 Feb. 2023; Accepted 19 Feb. 2023; Available Online 01 March. 2023.

خالد كاظم أبو دوح
مركز البحوث الأمنية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Khaled Kazem Aboudouh
Security Research Center, Naif Arab University for Security Sciences

الكلمات المفتاحية:
الدراسات الأمنية، المخاطر العالمية، الأمن

Keywords: Security Studies, Global Risks, Security

Production and hosting by NAUSS

* Corresponding Author: Khaled Kazem Aboudouh
Email: kaboudouh@nauss.edu.sa
doi: 10.26735/WECK1732